Permanent Observer Mission
of Palestine
to the United Nations

البعثة الراقبة الدائمة
لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

كلمة
وفد فلسطين

أمام
مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه

نيويورك
28 يونيو/حزيران 2006

115 East 65th Street New York, NY 10021 Tel. (212) 288-8500 Fax (212) 517-2377

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أتقدم باسم وفد فلسطين بالتهنئة الخالصة لكم على رئاستكم لهذا المؤتمر الهام وهو ما يعكس الثقة التامة في مقدرتكم وخبرتكم الدبلوماسية.

بداية، وفد بلادي يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر الشقيق باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

كما ورد في هذا البيان فإننا نؤكد على أهمية الالتزام ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه باعتباره المرجعية الأساسية في هذا المجال والذي تم الاتفاق عليه في عام 2001 بعد مفاوضات مضنية وصعبة استغرقت وقتاً طويلاً وهذا يقودنا إلى التأكيد أيضاً إلى أهمية عدم الدخول مرة أخرى في إعادة التفاوض حول أي جزء من هذا البرنامج الأمر الذي قد يسبب تراجعاً للجهد الدولي في هذا المجال.

كما نؤكد على كافة المبادئ التي وردت في ديباجة البرنامج ونشير بصفة خاصة إلى الفقرة (11) التي تؤكد من جديد حق جميع الشعوب في تقرير المصير، مع مراعاة خاصة لحالة الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الاحتلال الأجنبي وحق الشعوب في العمل المشروع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لإحقاق حقها في تقرير المصير.

السيد الرئيس،

في بيان وفد بلادي أمام اللجنة التحضيرية في شهر يناير/كانون الثاني الماضي أكدنا على أهمية استعراض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التخلف في التنمية والفقر وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى خلق أرضية خصبة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في مختلف بقاع العالم. كما أشرنا إلى أن النزاعات

في العالم لا يغذيها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وحده بل على العكس فإن الدول التي تنتهج سياسة بيع هذه الأسلحة إلى الدول التي تعاني من الحروب الأهلية وغيرها من النزاعات تلعب دوراً أساسياً في تأجيج العنف وزيادة الأزمات تفاقماً. وبالتالي فإنه من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة والقضاء عليه فلابد للمجتمع الدولي أن يسعى بشكل جدي وفعّال لمعالجة الأسباب الحقيقية للنزاعات المسلحة.

السيد الرئيس،

يتعين علينا عند تنفيذ برنامج العمل أن نضع نصب أعيننا أن هذا البرنامج والجهود الدولية الجادة لتنفيذه، ترتبط بشكل مباشر بأدوات القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، نشير إلى ما يرتكب من انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة وهذا يتصل بصفة خاصة بالقوة القائمة بالاحتلال التي لا تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي وتلجأ إلى استخدام القوة المفرطة وغير المميزة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك الاغتيالات خارج نطاق القانون وقصف المناطق المأهولة بالسكان. ومن ثم فإنه يتعين على المؤتمر أن يولي اهتماماً للمسألتين التاليتين:ـ

1. ألا يتعارض تنفيذ برنامج العمل مع أحكام ومبادئ القانون الدولي وخاصة القانون الإنساني الدولي.
2. ألا يؤثر برنامج العمل وآليات تنفيذه عكسياً على حقوق الشعوب في الدفاع عن نفسها وتقرير مصيرها.

ويرتبط بهاتين المسألتين حالات التوتر والنزاع المسلح والصراع المستمر المفروضة على الشعب الفلسطيني بصفة خاصة وفي الشرق الأوسط بصفة عامة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967. وهذا الوضع بلا شك يجعل من المنطقة أرضية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

السيد الرئيس،

أتطرق الآن إلى النقاط التالية فيما يتعلق بخصوصية الوضع الفلسطيني وتعقيده في هذا المجال:ـ

1. عدم استجابة إسرائيل ، القوة القائمة بالاحتلال، للنداءات الفلسطينية والدولية بوقف استهداف المدنيين الفلسطينيين، واستمرارها بعمليات القصف والاجتياح وإعادة الاحتلال، واستخدامها المفرط للقوة المسلحة، كل هذا جعل من غير الممكن جمع الأسلحة، لكون إسرائيل مستمرة في استهداف أبناء الشعب الفلسطيني بالقتل ووضع أسماءهم في قوائم يجري تعميمها على الوحدات العسكرية الإسرائيلية المنتشرة على الحواجز في طول وعرض الأرض الفلسطينية.
2. قيام إسرائيل باستهداف جهاز الأمن الفلسطيني بالكامل، بما يشمل ذلك من قتل واغتيال لقادته وأفراده، وقصف لمنشأته ومقراته ووسائل الاتصال والسيطرة والتحكم والتنقل، وحظر اقتراب أفراد الأمن الفلسطيني من الحدود تحت طائلة الاستهداف بالقتل، كل هذا جعل من المستحيل السيطرة على الحدود البرية والبحرية، وبقيت السيطرة على هذه الحدود في يد قوة الاحتلال.
3. قيام إسرائيل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بتسليح المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يؤدي إلى تصعيد النزاع الدائر وتكريس الاحتلال، الأمر الذي يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.
4. أن إسرائيل تعتبر المصدر الأول لإدخال الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى المناطق الفلسطينية، سواء كان ذلك بتواطؤ من أجهزة الأمن الإسرائيلية لهدف إحداث حالة الفلتان الأمني، أو عبر جماعات خارجة عن القانون وفي كلتا الحالتين فأن المسؤولية تقع على دولة الاحتلال في منع إدخال الأسلحة عبر الحدود التي تسيطر عليها كلية.

5. سوف يكون من المنطق أنه مع زوال الأسباب التي تمنع تحقيق السيطرة الكاملة على انتشار وتداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن القيادة الفلسطينية تصبح مطالبة بالوفاء بكافة التزاماتها في هذا المجال، وهي سوف تفي فعلاً بتلك الالتزامات.

وفي الختام نتمنى لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمال هذا المؤتمر وخلق المناخ الملائم له كي يتمكن من تحقيق ما ننشده من غايات وما نطمح إليه من إنجازات.

وشكراً السيد الرئيس،،،